

Distr.: General
14 September 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون
البند ١٥٣ من جدول الأعمال
طلب للحصول على مركز المراقب لدى الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لموريشيوس لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أطلب من الجمعية العامة النظر في منح لجنة المحيط الهندي مركز المراقب
لدى الجمعية العامة. مرفق طيه مذكرة تفسيرية تدعم الطلب أعلاه (المرفق الأول) ومشروع
قرار (المرفق الثاني).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق
الجمعية العامة، في إطار البند ١٥٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) ي. دالادو
القائم بالأعمال المؤقت



المرفق الأول

مذكرة تفسيرية

لجنة المحيط الهندي منظمة حكومية دولية، بدأ الشروع فيها عام ١٩٨٢، وأنشئت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ من خلال اتفاق فيكتوريا العام للتعاون. وقد تألفت عضوية اللجنة في البداية من مدغشقر، وموريشيوس وسيشيل. وانضمت إليها، منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية وفرنسا نيابة عن إقليم ريونيون.

وتهدف لجنة المحيط الهندي إلى أن تكون منتدى إقليميا للتعاون، وتسهم من ثم في تحسين نوعية الحياة للسكان في دولها من خلال النهوض بمصالح الدول الأعضاء القائمة على أساس من خصوصياتها. ونظرا لأن التكامل الإقليمي لا يقتصر على الجوانب التجارية المحضة، فهناك حاجة لاعتماد منظور أوسع لتعميم إدارة الموارد الطبيعية المشتركة. ومن ثم، فإن لجنة المحيط الهندي تقوم بأعمال وتنفيذ برامج ومشاريع تعطي قيمة مضافة للموارد الطبيعية المشتركة في المنطقة وتعمل على تحسين القدرة على إدارة هذه الموارد. وتنهض لجنة المحيط الهندي بقضايا الاقتصادات الصغيرة التي تتسم بالهشاشة. وقد حُددت بوصفها إحدى آليات الأمم المتحدة الإقليمية الثلاث للتنسيق من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي تشارك وتقدم الدعم في تنفيذ النتائج التي توصل إليها الاجتماع الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

ويتمثل الهدف النهائي الذي ترمي غالبية البرامج التي تضطلع بها لجنة المحيط الهندي إلى تحقيقه في تخفيف وطأة الفقر والنهوض بالرفاه العام لشعوبها، وهما الغايتان الرئيسيتان للأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة. ويقتضي تنفيذ كثير من هذه الأنشطة التعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بمجموعة أمور منها المسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، وبفيروس نقص المناعة البشرية/نقص المناعة المكتسب، وما إلى ذلك.

ولجنة المحيط الهندي منظمة صغيرة ومن ثم فهي لا تدعي بأن لديها القدرة على العمل في كل من هذه الميادين التي تنشط فيها، وإنما تسعى إلى تيسير نقل الموارد والمعرفة في المنطقة في سياق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة واستراتيجية موريشيوس لصالح البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وهي إذ تفعل ذلك، تعتمد على قدرة وكفاءة المؤسسات القائمة مثل المؤسسات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة بغية التشجيع على اتخاذ قرارات ملموسة تتيح مراعاة خصوصية وهشاشة حالة الدول الجزرية.

ومن شأن مشاركة اللجنة كمراقب في أعمال الجمعية العامة أن تؤدي إلى تشجيع المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة ولجنة المحيط الهندي وتيسير أعمال اللجنة بوصفها منظمة حكومية دولية.

الإطار المؤسسي للجنة المحيط الهندي

يبلغ مجموع عدد السكان في بلدان اللجنة ٢٠,٥ مليون نسمة. وتنتمي أربع دول من الدول الأعضاء في اللجنة إلى مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ودولة واحدة إلى إقليم أوروبي خارجي، وتنتمي ثلاث من الدول الأعضاء أيضا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، منها دولتان تنتميان إلى أقل البلدان نموا. واللجنة هي المنظمة الإقليمية الوحيدة للدول الجزرية في أفريقيا. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في لجنة المحيط الهندي تتباين كثيرا في الحجم وفي مستوى التنمية، فإنها تتسم بملامح بيئية مشتركة، من شأنها أن تشكل مستقبلها، في مجالات من بينها:

- العزلة وصغر الحجم، وهو ما يزيد حاجتها إلى الاعتماد المتبادل وإلى مساعدة الخبرة الخارجية؛
- التباين في مراحل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الذي يتيح الفرص للتعاون فيما بينها والمساعدة الذاتية في الاستجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- الكثافة السكانية العالية التي تشكل ضغوطا على الاقتصادات والبيئة تبدو واضحة في الزيادة التي لا تطاق في حجم مشاكل توفير مساكن جديدة، والمرور، في مشاكل اقتصادية هيكلية مثل البطالة، وسوء إدارة الموارد الطبيعية والبشرية وجيوب الفقر، والتهميش الاجتماعي؛
- الموارد الساحلية الهائلة التي تتطلب المحافظة عليها وتنميتها بوصفها موارد اقتصادية؛
- الموارد الطبيعية النادرة التي يتعين أن تدار جيدا لمواصلة اجتذاب السياح، وهي مسألة لجذب السياحة ذات أهمية حيوية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية للمنطقة؛
- خطر الكوارث الطبيعية مثل العواصف الاستوائية، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتحات الساحلي، وهو ما يبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات وقائية لحماية الهياكل الأساسية والناس؛
- الطبوغرافيا الجبلية التي تتطلب التكامل في زراعة التربة وإدارة المستجمعات المائية للمحافظة على استمرار الإنتاج الغذائي المحلي؛

- صيانة التنوع الاجتماعي والثقافي والطبيعي الثري الذي يهدده الخطر بصورة متزايدة.

ويحدد اتفاق فيكتوريا العام (١٩٨٤) مجالات التعاون الإقليمي تحديدا هاما إلى حد بعيد. ومنذ ذلك الحين، أدى تسارع خطوات عملية العولمة، وصغر سوق لجنة المحيط الهندي، والطابع المستديم المميز للعقبات التي تعترض الاقتصادات الصغيرة والهشة للجزر في سياق عمليات تنميتها، والعقبات الناشئة عن مزيج من السمات الطبيعية والجغرافية مثل صغر الحجم، والعزلة، والتعرض للكوارث الطبيعية، وما إلى ذلك، إلى توفير الأساس للتوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة المحيط الهندي، التي اعتمدت في مؤتمر قمتها الأخير المعقود في مدغشقر ٢٠٠٥.

وتحدد هذه التوجهات الاستراتيجية المجالات التالية للتعاون بين الأعضاء:

- التعاون الدبلوماسي والسياسي؛
- التعاون الاقتصادي والتجاري، بما في ذلك النهوض بقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- التعاون في مجال الزراعة، والتنمية المستدامة والموارد الساحلية والبحرية؛
- التعاون في الميادين الثقافية والتقنية والتعليم والقضائية.

هيئات صنع القرار

يعين كل بلد موظف اتصال دائم، وهو مسؤول رفيع المستوى يتولى رصد الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة وكفالة إقامة صلة بين لجنة المحيط الهندي والإدارات الوطنية. ولجنة موظفي الاتصال هي لجنة تنفيذية، مطلوب منها إعداد قرارات مجلس اللجنة ثم تنفيذها. وتجتمع لجنة موظفي الاتصال ما يقرب من ثلاث مرات في السنة.

ومجلس الوزراء هو السلطة العليا في لجنة مجلس المحيط الهندي ويجتمع سنويا. وعلى الرغم من عدم تحديد مواعيد عقد مؤتمرات قمة رؤساء الدول/الحكومات في الوثائق التأسيسية للجنة، فإن هذه المؤتمرات تعقد مرة كل أربع سنوات، وقد عقد آخرها في مدغشقر عام ٢٠٠٥.

الأمين العام للجنة

يرأس الأمين العام الأمانة العامة، ويعين لفترة ولاية مدتها أربعة أعوام غير قابلة للتجديد. وتشغل السيدة مونيكا أندرياس - ايزوافيلوماندرسو منصب الأمين العام منذ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

الرئاسة

يتم تناوب رئاسة المجلس بين الدول الأعضاء، وتتولاها كل دولة لمدة سنة واحدة. وقد تولت موريشيوس الرئاسة أثناء الاجتماع الحادي والعشرين للمجلس، وذلك في آذار/مارس ٢٠٠٥، في أنتاناناريفو، بمدغشقر.

المقر

تشكل الأمانة العامة ومقرها في كاتر - بورن، الهيكل الدائم للجنة المحيط الهندي، وهي المسؤولة عن تنفيذ أنشطة المنظمة.

وعنوانها البريدي هو:

Q4 Sir Guy Forget Avenue
P.O. Box 7 - Quatre-Bornes
Republic of Mauritius
Telephone: (230) 425 9564 or 425 1652
Fax: (230) 425 2709
E-mail: secretariat@coi-ioc.org
Web-site: <http://www.coi-ioc.org>

الميزانية السنوية

تمول الدول الأعضاء تكاليف تشغيل الأمانة العامة للجنة بالكامل. وتبلغ الميزانية السنوية لعام ٢٠٠٦ ما مقداره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار.

الوكالات القائمة بالتمويل

تحصل اللجنة على منح كبيرة لتمويل مشروعاتها من الشركاء الدوليين، وخاصة من الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي ومن فرنسا، وتحصل على دعم لأنشطتها من مؤسسات مثل المنظمة الدولية للفرانكوفونية، وأمانة الكمنولث، وكيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، واليونسيف).

وقد طورت اللجنة قدرة كافية على تنفيذ المشاريع/البرامج التي تمولها وكالات التمويل مثل الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي. ويقدم المرفق* المردف بهذه الوثيقة فكرة عن الحافظة التي تديرها اللجنة حالياً.

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن لجنة المحيط الهندي تتعاون عن كثب مع المنظمات الإقليمية المجاورة الأخرى ومن ثم تشجع على ترشيد العمل على الصعيد الإقليمي، وخاصة إذا أخذ في الاعتبار أن للدول الأعضاء فيها عضوية في منظمات إقليمية متعددة.

* المرفق موجود لدى الأمانة العامة لمن يريد الاطلاع عليه

المرفق الثاني

مشروع قرار

منح مركز المراقب في الجمعية العامة للجنة المحيط الهندي

إن الجمعية العامة،

إذ تلاحظ تطلع لجنة المحيط الهندي لتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة

١ - تقرّر دعوة لجنة المحيط الهندي للمشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفة مراقب؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.
